هـــــــددوا بـــــالإضـــــــراب عـــــن الـــعـــمـــل

منتسبو كهرباء بابل والفرات الأوسط يطالبون بتثبيتهم على الملاك الدائم

□ بابل / إقبال محمد

تظاهر نحو ألفين من منتسبي مديريات كهرباء بابل والفرات الأوسط من العاملين بنظام العقود المؤقتة والأجور اليومية، يوم أمس بمدينة الحلة، مطالبين بتثبيتهم على الملاك الدائم.

وقال محافظ بابل المهندس محمد علي المسعودي لـ"المدى": إنه التقى عدداً من المتظاهرين واستمع إلى مطالبهم التي وصفها بـ"المطالب المشروعة".

أعمال متواصلة لتحسين الشبكة الكهربائية

بابل حسن الطائي لـ"المدى" أن مجلس المحافظة يقف إلى جانب المتظاهرين "كونه يدرك الجهود التي يبذلونها والخبرات التي يتمتعون بها"، مطالبا الحكومة الاتحادية بفتح أبواب العمل أمام جميع الخريجين من خلال استحداث معامل إستراتيجية وغير ذلك من المشاريع التي تؤمّن فرص العمل.

وأكد أنه سيتم تسليم جميع مطالب المتظاهرين إلى أعضاء مجلس النواب عن محافظة بابل للضغط على وزارة الكهرباء بهذا الخصوص.

وسلم المتظاهرون بياناً إلى محافظ بابل، حصلت "المدى" على نسخة منه، وجاء فيه: "نحن العاملين في مديريات الإنتاج والتوزيع والنقل والمشاريف في محافظة بابل والفرات الأوسط من المتعاقدين والعاملين بأجور يومية، مهندسين وفنيين وإداريين، نطالب برفع الظلم والحيف الذي لحق بنا بسبب عدم تثبيتنا على الملاك الدائم بالرغم من مرور عدة سنوات على عملنا في قطاع الكهرباء".

وشددوا على أن الرواتب التي يتقاضونها حاليا لا تكفي لسد احتياجاتهم المعيشية علاوة على عدم شمولهم بأية إجازات وقطع الأجور عنهم أيام الجمع والعطل والحالات المرضية.

وأضافوا في البيان أن المحطات الكهربائية التي يجري إنشاؤها حاليا تحتاج إلى كوادر هندسية وفنية، وأن العدد الموجود في هذه المشاريع لا يكفي لإتمام العمل فيها ما يعني حاجة الوزارة إلى تعيين كوادر جديدة، مطالبين بتثبيتهم على الملاك الدائم واحتساب خدمة سنوات العقد والأجر اليومي خدمة فعلية وليس لأغراض التقاعد، فضلا عن تعويض عوائل الشهداء منهم بتعويضات مناسبة.

من جهته، قال المهندس زهير علي أحد المتظاهرين: إنه وزملاءه قدموا طلبا بالتظاهر أمام مجلس المحافظة، إلا أن القيادات الأمنية رفضت ذلك لأسباب أمنية، لافتا إلى أن عدد العاملين بصيغة العقود المؤقتة والأجور اليومية في قطاع الكهرباء في عموم العراق يتجاوز ١٤ ألف منتسب يديرون غالبية منشآت الكهرباء.

وبين علي في حديثه لـ"المدى" أن مطالبهم تتركز بتثبيتهم على الملاك الدائم أسوة بباقي الوزارات ومشروعي بشائر الخير في ديالى وأم الربيعيين في الموصل التي تنفذها وزارة الكهرباء.

وأكد أنهم راجعوا وزير الكهرباء بهذا الشأن وأعرب عن تفهمه مطالبهم، إلا أنه أكد لهم عدم توفر درجات وظيفية لوزارتي الكهرباء والصناعة والمعادن حاليا.

واختتم المهندس علي حديثه بالقول: إنه وزملاءه مصرون على الإضراب في حال لم تتم الاستجابة لمطالبهم في وقت معقول.

في ذي قار.. صفقات بين الطبيب والصيدلي يدفع ثمنها المريض

□ الناصرية/حسين العامل

انتقد مواطنون ورجال دين في محافظة ذي قار ظاهرة الاتجار بمعاناة المرضى عبر صفقات تتم بين الطبيب والصيدلي والمختبرات الأهلية، موضحين أن بعض الأطباء يحصلون على "عمولة خاصة" مقابل صرف كل وصفة دوائية أو فحص مختبري يجريه المريض لدى صيدليات ومختبرات يحددها الطبيب. وتقول المريضة إقبال جبار لـ"المدى"، عما تعتقد أنه استغلال لمعانتها الإنسانية من قبل بعض الأطباء: إنها وعند مراجعتها للطبيب (ع.ع) في عيادته الخاصة، وبعد إجراء الكشف الطبي، حدد لها الطبيب صيدلية معينة لصرف العلاج. وتضيف "تلك الصيدلية تبيع الدواء بسعر مبالغ به، فذهبت إلى صيدلية أخرى، لكنني فوجئت بإصرار الطبيب على تغيير العلاج أكثر من مرة بحجة عدم مطابقته الوصفة، وحين تكرر الأمر نصحني البعض بشراء الدواء من الصيدلية التي وصفها الطبيب نفسه تجنبا للمتاعب". وتابعت جبار بالقول: "وأخيرا رضخت لشرط الطبيب ودفعت فرق السعر الإضافي لأحصل على علاج يشبع طمعه"، على حد قولها. من جانبه، انتقد إمام جمعة الناصرية، أداء بعض الأطباء في ذي قار، وما يجري من اتفاقات بينهم وبين الصيادلة والمختبرات أو عيادات الأشعة والسونار، وذلك بإرسال المرضى إليهم مقابل نسبة مالية.

وأوضح الشيخ الدكتور عبد الأمير الناصري، في خطبة الجمعة الماضية، "أن هناك أداء غير جيد من قبل بعض الأطباء في العيادات الخاصة، للأسف هناك اتفاقات بين الأطباء والصيادلة وأجهزة الفحص، وهذا يتنافى مع أخلاق المهنة"، مؤكدا ضرورة معالجة هذا الأمر من قبل الجهات الحكومية أو النقابية. ويعزو بعض الأطباء إصرارهم على التعامل مع صيدليات أو مختبرات أو عيادات أشعة وسونار بعينها دون أخرى إلى تأمين تلك الصيدليات والعيادات لنوعيات خاصة من العلاجات التي يستخدمونها في معالجة مرضاهم، ودقة الفحوصات، منبهين إلى اختلاف نوعيات ومواصفات العلاج تبعاً للمنشأ أو الشركة المصنعة.

نقص كبير في ملاكات مستشفى البصرة البيطري

□ البصرة / ريسان الفهد

يواجه المستشفى البيطري في البصرة، العديد من معوقات العمل وأبرزها نقص كبير في الملاكات الطبية والإدارية، وفيما يعد المستشفى الوحيد التخصصي في المحافظة المعني بصحة الثروة الحيوانية، إلا أنه يمارس إلى جانب ذلك مهام مراقبة وفحص المواد الغذائية في المنافذ الحدودية.

مدير المستشفى الدكتور عدنان مطشر قال لـ"المدى": إن المستشفى يبذل حاليا جهوداً كبيرة ومتواصلة في حملة إبادة الكلاب السائبة، وهي مهمة إضافية تقوم بها ملاكات المستشفى.

وأضاف "عملنا متشعب جدا، وواسع يمتد إلى الأقضية والنواحي والقرى والمناطق النائية، من خلال ١٢ مستوصفا بيطريا تقدم خدماتها في ظروف صعبة للغاية، أبرزها نقص الملاكات الطبية البيطرية والسيارات التي تحتاج إليها للتنقل ومتابعة العمل، وخاصة في المناطق البعيدة.

وتابع بالقول: إن المستشفى يعاني أيضا نقصاً في الخدمات الإدارية التي تحتاج إليها المستوصفات".

وأفاد الدكتور مطشر لأن لدى المستشفى عيادة خارجية تتوفر فيها جميع العلاجات والتلقيحات لجميع الحيوانات، كما يقوم المستشفى بالإشراف على المجازر التي يبلغ عددها خمس مجازر في عموم محافظة البصرة، مبينا أن هناك لجانا مشتركة تضم ممثلين عن المستشفى ومديرية البيئة ودوائر الصحة والبلدية والجهات الأخرى المعنية للسيطرة على الذبح خارج المجازر.

وأشار إلى أن المستشفى مسؤول عن مراقبة سبعة محاجر موزعة على سبعة منافذ حدودية برية وبحرية وجوية، لفحص المواد الغذائية فيزيائيا قبل دخولها المحافظة.

وذكر مطشر أن المستشفى قام وبإشراف الشركة العامة للبيطرة بحملات وقائية ضد الأمراض المشتركة والوبائية، إلى جانب التلقيحات ضد الحمى القلاعية والأمراض الحيوانية الأخرى، موضحا أن الشركة وضعت خطة جدية للسيطرة على الأمراض الوبائية والمشتركة بين الإنسان والحيوان من خلال توفير سيارات لنقل البيطريين إلى المواطنين لتلقيح حيواناتهم مجانا وتقديم العلاجات فبسعر مدعوم للفلاحين ومربي الحيوانات.

مدير المستشفى نبه إلى أنه "بالرغم من الجهود الاستثنائية والكبيرة التي تقوم بها ملاكات المستشفى، نعاني قلة الكوادر البيطرية الموجودة، وحتى الإدارية والخدمية وفي بعض المستوصفات البيطرية يوجد طبيبان بيطريان يقومان بجميع الأعمال البيطرية والفنية والإدارية، بل أن بعض المستوصفات لا يوجد فيها عامل خدمة".

وتمنى أن تصبح الشركة العامة للبيطرة هيئة عامة لكي تكون هناك مرونة في الصلاحيات والتخصصات المالية لفتح المجال أمام التعيينات، مبينا أن "نظام الشركة وحسب القوانين المتبعة يعيق التعيين في جميع التخصصات، فضلا عن أن نظام التمويل الذاتي الذي يعمل به المستشفى أثر سلبا على رواتب وامتيازات العاملين في البيطرة قياسا بالمؤسسات الحكومية الأخرى".

تراجع إنتاج النخيل إلى أقل من ١٠% في كربلاء

□ كربلاء / أمجد علي

كشف عدد من أصحاب بساتين النخيل في كربلاء عن تراجع الإنتاجية الموسمية للنخلة الواحدة من طن إلى أقل من ذلك بكثير خلال العقدين الماضيين، عازين الأسباب إلى سياسات النظام المباد وقلة الدعم الحكومي الحالي وبطء إجراءات التلقيحات ومكافحة الحشرات.

وقال الباحث في الشأن الزراعي ومسؤول إعلام ناحية الخيرات وضاح الياسري لـ"المدى": إنه ليس هناك إحصائية دقيقة عن كثافة الدونم الواحد لأشجار النخيل، باستثناء تعداد وزارة الزراعة لسنة ١٩٧٠ والذي تم بموجبه تقدير كثافة النخيل للدونم الواحد بـ٤٠ نخلة.

وبين أن هذا التقدير بحسب بعض الخبراء الزراعيين هو أقل بكثير من الواقع فقد بلغت هذه الكثافة في بعض البساتين أكثر من الضعف، مضيفا "وهذا يعكس لنا هامشية الإجراءات المتخذة بشأن إنتاجية النخيل".

وتابع بالقول: "ما لمسناه على أرض الواقع وكما أكده لنا عدد كبير من المزارعين أن إنتاجية الشجرة الواحدة كانت تصل إلى طن في الموسم الواحد قبل أربعة عقود من الزمن، أما حاليا فأن تلك الكثافة الكبيرة أخذت بالانهيار تدريجيا".

فيما أشار المزارع سليم مكي الموسوي لـ"المدى" إلى أن المسافة بين شجرة وأخرى في البساتين خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي كانت أقل من خمسة أمتار "وفي بعض البساتين كانت أقل من ثلاثة أمتار، بحيث أنه كان يصعب نقل المستلزمات الزراعية أو المحاصيل من وإلى الأراضي البيضاء لكثافة تلك البساتين".

وبشأن الإنتاجية قال: "ربما تصل حمولة بعض أشجار النخيل المعافاة إلى الطن، وذلك يعود إلى قلة الأمراض ووفرة مياه السقي (الدهلة) وهي مياه محملة بالتربة"، مبينا أن نسبة إنتاجية النخيل حاليا أقل من سدس ما كانت عليه سابقا.

وأضاف الموسوي "الإنتاجية الآن أقل بنسبة مخيفة إذ انخفض متوسط إنتاجية النخلة الواحدة من ٤٠٠ -٦٠٠ كغم أو الطن، إلى ٥٠ كغم - ٧٥ كغم في المتوسط وبعضها يصل إلى ١٥٠ كغم، وهناك نسبة غير قليلة لا تعطي أي إنتاجية ونسبة أكبر تعطي إنتاجية تتراوح من ١٠ كغم ـ ٢٥ كغم"، بحسب ما ذكر.

المغارس جاسم محمد إبراهيم لفت في حديثه لـ"المدى" إلى أن المفقود من أشجار النخيل بسبب موتها أو سقوطها أثناء العواصف لا يعوض، "وهذا بسبب تراكم المعاناة سنة بعد أخرى ما انتهى إلى الوضع الذي نحن عليه حاليا".

وأفاد بأن نوعية التربة وغيرها من العوامل الأخرى التي لها تأثير على نسبة الإنتاجية وضعف الشجرة تكون ذات أثر كبير على نجاح عملية غرس الفسائل، مؤكدا أن تلك المؤثرات قد تتسبب بفشل العملية برمتها.

إبراهيم نوه بأن القروض الزراعية التي تمنح للفلاحين لم يستفد منها أحد بسبب إجراءاتها الروتينية الصعبة، داعيا إلى التخفيف تلك الإجراءات لضمان استفادة أكبر عدد من المغارسين وبالتالي إنقاذ هذه الثروة الوطنية وإحيائها من جديد.

فيما يحدد الفلاح علي الطرفي لـ"المدى" أسباب أخرى لتراجع زراعة النخيل، أبرزها عمليات تفتيت البساتين التي أسماها (الإبادة الجماعية) إذ يقوم أصحاب البساتين بقطع أعداد كبيرة من أشجار النخيل لبيعها كأراض سكنية أو تجارية.

وذكر سببا آخر وهو التوسع العمراني العشوائي الذي جاء على حساب قطع أعداد من النخيل بدون أن يقوم أصحابها بتعويضها.

بدوره ذكر الفلاح مهدي حسين أسود لـ"المدى" عدة نقاط تسهم بالإكثار من أشجار النخيل، منها إقراض المغارسين لتطوير البساتين، إضافة إلى الراغبين بإنشاء بساتين، وحسب آلية تتبناها الجهات الزراعية، إلى جانب تجهيزهم بالأسمدة المستلزمات الأخرى مجانا أو بأسعار رمزية.

وشدد أسود على ضرورة الحد من التعدي على البساتين حتى وإن كان من قبل أصحابها، وفتح أقسام في الشعب الزراعية لمراقبة ذلك.

لكن رئيس اللجنة الزراعية في ناحية الخيرات علي وادي الكريطي، أوضح لـ"المدى" أن المغارسين حصلوا على دعم في هذا المجال، إلا إن بعض الدعم دون مستوى الطموح.

وطالب بدعم يتلاءم مع أهمية النخيل، "لذلك على وزارة الزراعة النهوض بمسؤولياتها بالشكل الذي يمكن للقطاع الزراعي رفد الاقتصاد الوطني وتحقيق دعم أكبر".

أفراح ومسرّات
رزق الزميل
مصطفى محمد حامد
بالمولودة البكر ((ديمة)) أقرّ الله عيون والديها بها وجعلها من البنات الصالحات.